

اتفاق زعماء من الليكود وحزب العمل

بشأن التسوية الدائمة

*1997/1/22

لقد كان الهدف المركزي للحركة الصهيونية، منذ تأسيسها، إنشاء دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل. وفي سنة 1948 أنشئت الدولة العبرية، لكن لم يجر الاعتراف بها إلا سنة 1977، عندما قامت أول دولة عربية، هي مصر، بالاعتراف بدولة إسرائيل، وبتوقيع معاهدة سلام معها في وقت لاحق.

ثم إن اتفاقات كامب ديفيد، واتفاقات أوسلو، والاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومشاريع التسويات في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية منذ سنة 1967، قد أوجدت واقعاً لا يمكن لأي من الأطراف المعنية التهرب منه.

إن الخطورة والفرصة معاً مخفيتان في الحوار بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية. وقد اتخذت الحكومتان الإسرائيلييتان الأخيرتان قراراً استراتيجياً بتحمل المجازفات المحسوبة بهدف متابعة كل فرصة ممكنة لبلوغ السلم وتحقيق علاقة حسن الجوار بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل.

وعلى خلفية الاستعداد لإيجاد الوسيلة لتسوية تاريخية بين اليهود والعرب، نشأ جدال مثير داخل الأمة العبرية بشأن التخلي عن بعض أنحاء الوطن.

وبالإضافة إلى الجدل الأيديولوجي السائد، هنالك خلافات مريرة في الرأي بشأن درجة المجازفة الأمنية التي يمكن تقبلها، في إطار المجازفات والتهديدات من الجانب العربي. هنالك أولئك الذين يشكّون في أن السلم المضمون ما هو إلا وهم؛ وما هو سوى رؤية خادعة تقود إسرائيل إلى فخ يؤدي في النهاية إلى فرض ثمن باهظ من الدم. وفي مقابل هؤلاء، هنالك الذين يزعمون بحماسة أن للعملية احتمالاتها، وأن السلم الدائم ضروري لضمان أمن دولة إسرائيل مدى أجيال.

وقد بلغ هذا التقاطب السياسي الخطر ذروته بحلول أواخر سنة 1995. وفي أيلول/سبتمبر، وقعت الحكومة الإسرائيلية [اتفاق] "أوسلو 2" الذي فهم أنه خطوة في سبيل نقل أراضي الضفة الغربية إلى الفلسطينيين. وتكثفت تظاهرات الاحتجاج، ورأى الكثيرون في توقيع الاتفاق هرطقة أساسية. وأدى هذا الجو من التقاطب الشديد إلى الاغتيال السياسي، بعد عدة أسابيع، للمرحوم يتسحاق رابين.

وعلى الرغم من أن الاغتيال والقاتل شجبتهما القيادة العليا في إسرائيل بصورة لا لبس فيها ولا غموض، فقد كان هنالك عدد غير قليل من الذين وقفوا إلى جانب هذا العمل الشائن، وأوضحوا بهذا الموقف أن هنالك خطورة حقيقية بنشوب حرب أهلية؛ كأننا لم نتعلم الدرس التاريخي لما لا بد من أن يحدث عقب استخدام الإرهاب وسيلة في الخلاف السياسي الداخلي في صفوف اليهود إزاء "عدو يحاصر المدينة".

والتقى أعضاء في الكنيست من كتلة غيشر. تسومت في الليكود ومن كتلة حزب العمل على هدف مشترك لتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينهم بالنسبة إلى المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين بشأن التسوية الدائمة. وفي نهاية سلسلة من المناقشات والتوضيحات، توصل هؤلاء إلى نتيجة فحواها ضرورة الوصول إلى إجماع قومي على أساس المبادئ الثلاثة التالية:

أ- من الضروري مواصلة الحوار مع المندوبين الفلسطينيين، ولا بد من متابعة كل فرصة حتى استنفادها لإنجاز اتفاق دائم معهم. وفي إطار مثل هذا الاتفاق، يجب السماح بإنشاء كيان فلسطيني يحدّد وضعه في مفاوضات بين الأطراف؛ إن حدود سيادته ستناقش في الأقسام التالية.

* مترجم عن اللغة الإنكليزية من مصدر خاص. ويُعرف الاتفاق أيضاً باسم "وثيقة بيلين - إيتان". وقد وقعته كل من أعضاء الكنيست يوسي بيلين وحاييم رامون وشلومو بن عامي (من حزب العمل)، وميخائيل إيتان وزئيف بويم (ليكود) وألبيزر زندبيرغ (تسومت)، ويهودا لנקري (غيشر) - هارتس"، 1997/1/27.

ب- في ظروف السلم، وفي إثر تحقيق الاتفاق على مسألة التسوية الدائمة، ينبغي لإسرائيل أن تحافظ على قدرتها على الحيولة دون كل اعتداء، أو دون خطر اعتداء على سلامتها الإقليمية، وعلى سلامة مواطنيها وممتلكاتهم، وعلى مصالحها الحيوية في إسرائيل وفي العالم.

ج- لا يمكن لأي اتفاق موقّع من الحكومة الإسرائيلية أن يتضمن تعهداً بإزالة المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل الغربية، وليس لأي اتفاق أن يعرّض للخطر حقوق المقيمين في الاحتفاظ بمواطنتهم الإسرائيلية وبالعلاقاتهم بدولة إسرائيل كأفراد وكمجموعة.

(أ) الحدود

إن موقف إسرائيل من كل قضية تتصل بمسألة الحدود ينبغي أن يقوم على المبادئ التالية:

- 1- لا عودة إلى حدود سنة 1967.
- 2- تعيش أكثرية المستوطنين في مستوطناتها تحت السيادة الإسرائيلية من أجل الحفاظ على التواصل الجغرافي بين المستوطنات ودولة إسرائيل.
- 3- إن المقيمين في المستوطنات الإسرائيلية، القائمة خارج المنطقة التي تضمها دولة إسرائيل، يجب أن يلقوا ترتيبات خاصة متفقاً عليها، وفي إطارها يصار إلى الحفاظ على مواطنتهم الإسرائيلية وعلاقاتهم بدولة إسرائيل، كأفراد وكمجموعة. وهكذا، فإن حقهم في المرور الحر والأمن إلى الأراضي التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة يكون محفوظاً.
- 4- يكون وادي الأردن منطقة أمن خاصة، ويصار إلى وضع قوات إسرائيلية مسلحة على طول نهر الأردن. ثم يسمح للمقيمين في المنطقة أن يبقوا حيث هم، وفقاً للنقطة 3 أعلاه. وهناك نص آخر بشأن السيادة الإسرائيلية على وادي الأردن.

(ب) مكونات الأمن

- 1- يكون الكيان الفلسطيني، منزوع السلاح، وبلا جيش.
- 2- يكون نهر الأردن الحدود الأمنية لإسرائيل. وشروط العبور الآمن يُنظمها الجيش الإسرائيلي وفقاً للحاجة ولتغير الظروف داخل الكيان الفلسطيني، بما يؤثر في الحاجة المقدرة للجيش الإسرائيلي على الحدود.
- 3- ينشئ الكيان الفلسطيني قوة شرطة قوية لتلبية حاجات الأمن الداخلي.
- 4- ليس لأي جيش أجنبي أن يتخذ له مواقع داخل حدود الكيان الفلسطيني.
- 5- تعمل قوات الأمن الإسرائيلية والكيان الفلسطيني لردع وإحباط أعمال الإرهاب الموجهة ضد اليهود والعرب.
- 6- ليس للكيان الفلسطيني أن يوقّع أي اتفاق عسكري أو أي اتفاق آخر يتضمن تهديداً للسلامة الإقليمية لدولة إسرائيل، وأمن مواطنيها، وسلامة ممتلكاتهم. وليس له أن يوقع أي اتفاق يتعلق بالمقاطعة أو أية خطوات أخرى غير قانونية موجهة ضد الاقتصاد الإسرائيلي، أو أي اتفاق يشمل دعاية سلبية ضد دولة إسرائيل أو ضد الشعب اليهودي.
- 7- إن التزام الطرفين الاتفاق الذي يتعلق بالتسويات الدائمة يتعزز بتنفيذ التزاماتهما الأخرى.
- 8- إن أي انتهاك أساسي للالتزامات المعروضة في هذا القسم تسمح للطرف الذي اعتدى عليه بأن يعتبر الاتفاق بكامله ملغى، ويمنح المعتدى عليه الحق في أن يتصرف بحرية لإنهاء الانتهاكات ولمنع انتهاكات لاحقة.

(ج) وضع الكيان الفلسطيني وحدود سيادته

إذا تقيد الكيان الفلسطيني بالحدود المعروضة في هذه الوثيقة، فإنه يصار إلى الاعتراف بحقه في تقرير مصيره. ووفقاً لرأي آخر بديل، إنه يعتبر استقلالاً ذاتياً موسعاً، أو هو، في رأي آخر أيضاً، دولة.

(د) القدس

- 1- إن القدس، عاصمة إسرائيل، بحدودها البلدية القائمة، هي مدينة موحدة واحدة تحت سيادة إسرائيل.

- 2- يعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعترف إسرائيل بمركز الحكم للكيان الفلسطيني، وهو يقع داخل حدود الكيان، وخارج الحدود الحالية لبلدية القدس.
- 3- تُمنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وضعاً خاصاً.
- 4- في إطار الحكم البلدي، يعطى فلسطينيو الأحياء العربية المقيمون في القدس وضعاً يسمح لهم بالمشاركة في مسؤولية إدارة حياتهم في المدينة.

ه) اللاجئون

- 1- يعترف بحق دولة إسرائيل بمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي تخضع لسيادتها.
- 2- إن إدارة دخول اللاجئين الجدد للإقامة في الكيان الفلسطيني، والقيود على ذلك الدخول تتقرر خلال مفاوضات التسوية الدائمة، في إطار النقاش الموسع لقضايا أمن إسرائيل.
- 3- تؤسس منظمة دولية يكون لإسرائيل فيها دور مهم، بهدف تمويل وتنفيذ مشاريع التعويض والتأهيل للاجئين في أماكنهم. وعلى هذه المنظمة أن تواجه أيضاً المطالب الإسرائيلية للتعويض على اللاجئين اليهود من البلاد العربية.
- 4- على كل من إسرائيل والكيان الفلسطيني، داخل حدود كل منهما، أن يؤهل اللاجئين على أساس حلّ الأونروا، وإلغاء وضع اللاجئين، وترتيب السكن والاستخدام والإسكان بمساعدة دولية. (بالنسبة إلى إسرائيل، يشير ذلك إلى مخيمي اللاجئين شعفاط وقلندية في القدس).
- 5- تواصل إسرائيل سياستها في لمّ شمل العائلات على أساس المعايير الحالية.

و) المياه

- إن الاتفاق الخاص باستعمال المياه، كما وُقّع في إطار التسوية الموقّعة، يبقى ساري المفعول. وتنشئ سلطات المياه التابعة لإسرائيل والفلسطينيين سيطرة مشتركة بشأن استعمالها.
- وأى تغيير في المستقبل يتعلق بقضية اقتسام المياه وأنماط إنتاجها أو وسائل حماية نقاء المياه، يجب أن يتم بموافقة الطرفين. وفي غياب مثل هذا الاتفاق، يبقى الوضع الراهن على حاله.
- وتعمل إسرائيل والكيان الفلسطيني معاً بشأن كل ما يتعلق بإزالة الملوحة وبمشاريع المياه الإقليمية.

ز) الاقتصاد والتجارة

- يشكل المجال الاقتصادي أحد حجارة الزاوية في العلاقات بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، بغية تعزيز مصالحهما في تحقيق سلم عادل ودائم وشامل. وعلى الطرفين أن يتعاونوا في هذا الميدان لإنشاء أساس اقتصادي صلب لهذه العلاقات، التي تعتمد، في مختلف المجالات الاقتصادية، على قيم الاحترام المتبادل بين الطرفين للمصالح الاقتصادية، وعلى التبادلية والعدالة والحماية. وعلى الطرفين أن يدعوا المملكة الأردنية إلى المساهمة في هذا التعاون الاقتصادي.

ح) التربية والثقافة وحسن الجوار

- على القيادة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية أن تنشأ بيئة ملائمة لتنمية العلاقات السلمية بين اليهود والفلسطينيين. ويجب تشجيع المبادرات التربوية والعلاقات الثقافية، وتنمية نماذج التعاون العبري . العربي أساساً لعلاقات حسن الجوار. إن السلم الصحيح بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل يتحقق حين يقبل كل من الشعبين وجود نظيره على أساس التبادلية والمساواة.

ط) الاتفاق الموقت والتسوية الدائمة

- 1- لا بد من بذل جهد خاص لإنهاء المحادثات بشأن التسوية الدائمة، وبصورة خاصة، تقرير الحدود النهائية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني قبل الموعد المقرر للمزيد من إعادة الانتشار.
- 2- إذا لم يتم التحديد النهائي للحدود قبل عملية إعادة الانتشار الثالثة، تقوم إسرائيل بتنفيذ إعادة الانتشار بحيث يوسم 50% من الضفة الغربية بالمنطقتين أ، ب.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx